

الشواهد القرآنية في الفوائد الصمدية (دراسة نحوية)

أ.م.د. مهدي ذياب فيصل
قسم اللغة العربية - كلية التربية
جامعة ذي قار
العراق

د. مرضية آباد
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة فردوسي
إيران

وسام جاسم مجيد
قسم اللغة العربية - جامعة فردوسي
إيران

المُلخَص

لا يخفى أن الشيخ البهائي أحد أهم أعلام القرنين العاشر والحادي عشر ، فلقد قدّم خدماتٍ جليّةٍ في ميدان العلم والتّعليم ، وترك آثاراً عظيمةً انتفع بها الخواصُّ والعوامُّ ، فشملت مختلف الميادين من علميةٍ وأدبيةٍ ، ومنها كتابه "الفوائد الصمدية" في علوم العربية ، والذي اخترناه لدراسة شواهد القرآنية ، والتي امتازت بشكلٍ ملحوظٍ وفاقت كلّ شاهدٍ آخر من حديثٍ نبويٍّ ، أو بيتٍ شعريٍّ ، أو نصٍّ نثريٍّ ، فارتأى البحث أن يُسلطَ الضّوء على تلك الشّواهد ، ودراستها دراسةً نحويةً تحليليةً ، والتّطرق إليها في أمات الكتب النّحوية الأخرى ، وذكرها بشيء من الموازنة التّوصيفية ، وذكر ما ورد فيها من قراءات قرآنية ، وما اختلف فيها من وجوهٍ إعرابيةٍ وتوجيهاتٍ نحويةٍ .

وَمَا أتوخّاه من هذا الجهد أن يتعرّف المُطلِع على أهمية الشّاهد القرآني في الدّراسات النحوية ودوره في وضع القواعد ، وتعميق الصّلة بين الدّراسات القرآنية والدّراسات النّحوية هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى التّعريف ببعض جهود الشيخ البهائي اللغوية ، وبكتابه الفوائد الصمدية كونه قد تناول أغلب الموضوعات النّحوية في هذا المتن الموجز .

الكلمات الافتتاحية: الفوائد الصمدية، الشّاهد النّحوي، الشّاهد القرآني، الشّيخ البهائي، الكتب النّحوية.

Quranic Citations in the Eternal Usefulness's (A grammatical study)

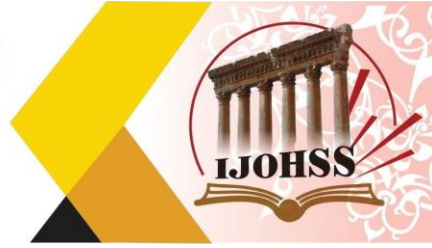
Wisaam Jassim Majeed Dr. Mardia Abadi Prof.Dr. Muhannad Dhiab Faisal

ABSTRACT

It is no secret that Al Sheikh Baha'i is one of the most important scholars of the tenth and eleventh centuries, he had provided great services in the field of science and education , and left huge traces that profited the special and common people . These traces included various fields of scientific and literary such as his book “ Eternal Usefulness's “ (Alfawayid Alsamadia) in the Arabic language which we have chosen it to study his Quranic citations . His citations is remarkably distinguished and surpassed every other citations like; Prophet's Hadith, poetic verse, or prose text .This research opines to shed light on those citations and study them as an analytical grammatical study , and touching upon in the other major grammatical books , and mentioning them with some descriptive equation , also mentioning the Quranic Readings contained therein , and the differences in the declensions aspects and grammatical directives .

What I aim from this effort is that the reader knows the importance of the Quranic citation in grammatical studies, and its role in setting of Arabic language rules, and deepen the relation between the Quranic and grammatical studies, on the one hand, and on the other hand, introduce some of Sheik Al-Bahai's linguistic efforts and his book “Eternal Usefulness's “ as it has dealt most of the grammatical topics in this brief text .

Keywords: Eternal Usefulness, Alfawayid Alsamadia, Grammatical Citation, Quranic Citation, Al Sheikh Baha'i, Grammatical Books.



المقدمة

يُعدُّ الشاهدُ القرآنيُّ في الدراسات اللغوية ذو مكانة خاصة بين الشواهد الأخرى؛ كون النصِّ القرآني هو الأوضح والأبلغ، والأوثق، بل إنَّه المرجع الأساس الذي يجب أن يُعتمدَ عليه في توثيق قواعد اللغة العربية، وقد أكَّد علماءُ العربيَّة على وثاقه وأهميَّة الاستشهاد بالنصِّ القرآني وقراءاته القرآنية؛ كونها لا تخالف؛ لأنَّ القراءة سنَّة بل إنَّ القرآن أعرَب، وأقوى في الحجَّة من الشعر، حتَّى أنَّ الأعمَّ الأغلب قد جَوَّز الاستشهاد بكلِّ القراءات فكلُّ ما قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة، سواء كان متواتراً، أو أحاداً، أو شاذاً، ولذلك تجد أنَّ الشاهد القرآني عند الشَّيخ البهائي قد أخذ الحيزَ الأكبر في هذا المتن النَّحوي؛ ممَّا دعانا إلى دراستها نحويًّا، فجاء هذا البحث بمقدِّمة، وتمهيدٍ اختصَّ بتعريف الشاهد لغةً، واصطلاحاً، ومن ثمَّ التعريف بأنواع الشواهد مع بيان قيمة الشاهد القرآني.

أمَّا فصوله فهي أربعة، اختصَّ الأوَّل منها بمبحثين، أولهما تطرَّق إلى حياة الشَّيخ البهائي، وشيوخه، وتلامذته، وثقافته، وأثاره، والثاني اختصَّ بتعريف الكتاب، وتقسيماته وأبوابه، أمَّا الفصول الثلاثة المتبقية، وما فيها من مباحث فنَّاولت دراسة الشواهد القرآنية في "الفوائد الصمدية" بحسب تسلسلها عند المؤلف، وقد اتَّبعَتْ فيها تقسيمات المباحث والأبواب التي اتَّبعها المؤلف، وقمتُ بإعراب أغلب الشواهد، وبيان الوجوه والنظائر، وأعقب هذه الفصول خاتمةً تضمَّنت نتائج الدراسة، وفهارس فنية، وثبتت المصادر والمراجع.

○ أولاً: حذف نون كان

الشاهد قوله تعالى: {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} مريم: 20

الشاهد قوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} النساء: 137

والحديث فيها عن إحدى خصائص كان، فلقد خصَّ النحاة كان بخصائص نذكرها ثم نتكلَّم عن ما يخصَّ الشاهد منها قال ابن هشام: (1)

تختصُّ "كان" بأمر، منها: جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي، والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو "ما كان أحسن زيدا"، ومنها: أنَّها تحذف، ويقع ذلك على أربعة أوجه: أحدها، وهو الأكثر: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد "إن" و"لو" الشرطيتين مثال "إن" قولك: "سر مسرعا إن ركباً وإن ماشياً".

الثاني: أن تحذف مع خبرها، ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضعف "ولو تمر، وإن خير" في الوجهين.

الثالث: أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية في مثل: "أما أنت منطلقاً انطلقت"،

الرابع: أن تحذف مع معموليها، وذلك بعد "إن" في قولهم: "أفعل هذا إما لا"، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا النافية للخبر.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حذفها، وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو: {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} مريم: 20

وهذه الخصيصة الأخيرة هي التي استشهد عليها الشَّيخ البهائي -رحمه الله- في هذا المقام حيث حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون فقال: "تختصُّ كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون، نحو {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن، ومن ثم لم يجز في نحو (أَنْ يَكُنْ)، و{لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ}" (2)

فأراد من الشاهد الأول حذف النون حسب الشروط التي ذكرها، ومن الثاني عدم الحذف لاتصالها بالساكن، ولا خلاف بين النحاة في الشاهد الأول على حذف النون لمضارعها حروف المدِّ واللين لكنَّ الشَّيخ البهائي لم يشر إلى علَّة الحذف في هذه المسألة.

وقد وضَّح المبرِّد هذه العلَّة، وبيَّن أوجه الشَّبه والتلاقي بين النَّون، وهذه الحروف بصورة لطيفة في كتابه المقتضب فقال: "فأما من قال: لم أَكْ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّونَ سَاكِنَةً، وَكَانَتْ مُضَارِعَةً لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ بَأَنَّهَا؛ تُدْعَمُ فِيهِمَا، وَتَزْدَادُ حَيْثُ تَزْدَادَانِ، فَتَكُونُ لِلصَّرْفِ، كَمَا تُكُونَانِ لِلإِعْرَابِ، وَتَبْدَلُ الألفَ مِنْهُمَا، كَمَا تَبْدَلُ مِنْهَا فِي قَوْلِكَ:



اضرباً، إذا أردت النون الخفيفة، وفي قولك: رأيتُ زيدا، وتحلُّ محلّ الواو في قولك: بهراني، وصنعاني، وتحذف النون الخفيفة؛ كما تحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين 000 فحذفت لسكونها استخفافاً⁽³⁾ أما ابن خالويه فقد قارب المبرد في الوصف والتحليل، لكن بصورة لطيفة على طريقة السؤال فيقول: ((فإن سأل سائل فقال: إن في كتاب الله تعالى «ولا تك» بحذف النون، وفي موضع «ولا تكن»، وفي موضع «ولا تكونن» وكلها نهي به فما الفرق؟))⁽⁴⁾

أي إنها في الأولى حذفت، وفي الثانية بقيت، وفي الثالثة بقيت مع نون التوكيد وأرجعت الواو المحذوفة أيضاً، مع أنها في كل موضع من هذه المواضع لها حكم واحد ليس إلا، فما وجه ذلك كله؟ وانقل هنا اجابته في ما يخص موضع شاهد حذف النون فيقول: "والموضع الذي قيل فيه ولا تك، فإن النون سقطت لمضارعتها حروف المد واللين؛ إذ كانت تكون إعراباً في يقومان، وسقوطها علامة الجزم إذا قلت لم يقوم، كما تقول في حرف المد واللين يدعو ويغزو، ولم يدع ولم يغز. فلما كثر استعمالهم لكان، ويكون، إذ كانت إيجاباً لكل فعل ونفياً لكل فعل، حذفوا النون اختصاراً، ولم يفعلوا ذلك في صان يصون، فيقال لم يص زيدا عمراً إذ لم يكثر استعمالهم كذلك، فاعرف ذلك فإنه لطيف"⁽⁵⁾

ويبدو إنه تخريج لطيف، وعلى المتلقي سلس خفيف، وأن ما ذهب إليه المبرد وابن خالويه في توجيه الشبه والمضارعة بين النون وحروف اللين هو بيان المراحل والخطوات في ذكر العلة التي لإجلها سقطت وحذفت تلك النون، وهو على خلاف كثير من النحاة الذين اکتفوا بعبارة أنها حذفت تخفيفاً، أو حذفت لكثرة الاستعمال، أو حذفت لمشابتها حروف العلة، دون أن يبينوا، أو يوضحوا تلك المراحل، أو ربّما يذكر النحاة علة مركبة من علتين، ومستخلصة مما قاله كل من المبرد وابن خالويه كما قال أبوحيان: "حذفت لكثرة الاستعمال مع شبهها العلة"⁽⁶⁾

وممن ذكر شاهد الحذف من النحاة ابن هشام في أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك⁽⁷⁾ وكذلك في شرح شذور الذهب⁽⁸⁾ وفي تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد⁽⁹⁾ وناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد⁽¹⁰⁾ والسيوطي في همع الهوامع⁽¹¹⁾ والازهري في شرح التصريح على التوضيح⁽¹²⁾ وغيرهم، وكل هذه المصادر إنما ذكرت علة الحذف، وأوعزتها لنفس الأسباب، والعلل التي أوردناها نقلاً، ولم تزد عليها فكرة؛ لذلك لم نذكر هذه النصوص التي جاءت فيها، فأردنا فقط التنويه عليها، والإشارة إليها، وبهذا نكون قد وضّحنا، أن تلك المسألة المشار إليها مما أتفق عليه عند النحاة، وأن الشيخ البهائي قد سار على هداهم، وانتهج منهاجهم فيها.

أما بقاء النون من حذفها إذا لقيها ساكن، فمذهب سيوييه والجمهور عدم الحذف، أما يونس فيجيز الحذف، وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل فيقول "ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزماً، كقوله تعالى: (وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) وكقوله تعالى: (وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ) فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيوييه، ولم يمتنع عند يونس، ويقول أقول⁽¹³⁾ "00"، فأشار ابن مالك إلى مذهب سيوييه من جهة فهو يمنع حذف نون كان إذا وليها ساكن، ومذهب يونس من جهة أخرى، فهو يجوز حذف نون كان إذا وليها الساكن، ووافقه ابن مالك، إلا أنه لم يذكر شاهداً قرآنياً على كلامه؛ ربّما لأنه لم يرد في القرآن الكريم، لكنّه ذكر شواهداً شعرية: 14 ومنها

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد نَعَى بالسّرر*¹⁵

ومنه قول الآخر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم*¹⁶

ثم يبيّن ابن مالك علة اتباعه ليونس في جواز حذف نون مضارع كان المجزوم إذا لقيه ساكن فيقول: "لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف؛ وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى"⁽¹⁷⁾ أما أبو حيان فلم يقبل ما علله ابن مالك، ويرد عليه في ذلك قائلاً: "وليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ "لم يكن"؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف، وأما ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عن ضرورة"⁽¹⁸⁾، وبهذا يتضح لنا أنّ حذف النون عند ملاقاته الساكن ممتنع عند الجمهور، وجائز عند يونس وتبعه في ذلك ابن مالك.

لكن تبقى علة حذف النون، فإن أبا حيان قد فرق بين الحذف للتخفيف، والحذف لكثرة الاستعمال مع مشابهة حروف العلة، وهذا يفتح لنا باباً آخر للخوض فيها، فإن أكثر المفسرين والتحويين في توجيه هذه العلة قد تنوعت عباراتهم، واختلفت ألفاظهم، ومن أقوالهم في علة الحذف مايلي:



الزجاج " حذف استخفافاً لكثرة الاستعمال "(19)

الرازي " وهي تشبه حروف اللين إذا وقعت طرفاً سقطت للجزم "(20)

ابن مالك " حذف للتخفيف "(21)

ابن هشام " تختص مضارع كان تامة وناقصة بجواز حذف نونه تخفيفاً "(22)

ابن عقيل " حذفوا النون بعد ذلك لكثرة الاستعمال "(23)

السيوطي " يجوز حذف نون كان تخفيفاً "(24)

أما المبرد وابن خالويه فقد قرأنا ما قالاه وإن علة الحذف هي مشابهة النون لحروف العلة ، ولعل هذه العبارات كلها سواء أكانت لعل واحدة، أو لعلتين مركبتين هي عبارات مسلم بها في توجيه المسألة وتبريرها 0 ومن هنا - بناء على ما قاله أبو حيان ليس التخفيف علة في حذف النون - فإذا ما أردنا ترجيح أحد هذه العلة، فلا بد لنا من دليل على ذلك ، والواضح إن علة التخفيف هي الأكثر مقبولة بينها ، بل لعلها العلة الأساس في الحذف ، سواء إنضمت لها مشابهة حروف اللين ، أم لم تنضم ، أي سواء كانت علة مفردة ، أو إنها علة مركبة ، ولعل السبب في ذلك ما يلي

1- إن كثرة الاستعمال لو كانت موجبة لحذف النون ؛ لكان الحذف أكثر من الإثبات مع ان القرآن جاء فيه الإثبات أكثر من الحذف كما سنذكر

2- أما مشابهتها لحروف العلة ، وسقوطها عند الجزم فنقول إن الجزم قد أدى وظيفته في تسكين النون ، بعد ان كانت مضمومة فكيف يقوى على الحذف بعد ذلك ؟

ولأجل هذا تبقى علة التخفيف هي الإطار العام في احتواء العلتين السابقتين ، ومن هنا يتضح مقبولية تحليل ابن مالك في المسألة ، ويندفع رد أبي حيان عليه ، ولعل لقائل يقول كيف رجحت قول ابن مالك ، مع أنك كنت قد استحسنت ما ذكره كل من المبرد وابن خالويه ؟ والجواب يكون في نقطتين وهما الأولى: أنني استحسنت توجيههما للعلة التي لأجلها حذف النون، ولم استحسنت العلة ذاتها.

الثانية: أنهما ذكرى علة مركبة للمسألة ، فأشارا الى التخفيف ، والتخفيف كما اتضح هو الإطار العام في احتواء العلتين ، فلا بد ما قلناه بعد ذلك تناقضاً .

أما أهل المعاني والبيان ، فقد أدلو بدلوهم في المسألة ، ووجهها توجيهات لطيفة ترجع في معناها إلى تلك العلة المذكورة ، ومن لطيف ما يذكر في هذا الباب ، ولا يترك ترك اجتناب ، ما ذكره الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن في باب علم مرسوم الخط ، وهو ذو فائدة جليظة تؤتي أكلها كل ما ذكرت شبيبتها في القرآن خاصة ، وفي الكلام عامة إذا ما أمعن النظر فيها طويلاً ، ودقق الفكر فيها ملياً حيث يقول : " حَذَفَ النُّونَ الَّذِي هُوَ لَمْ يَفْعَلْ فَيَحْدَفُ تَنْبِيْهَا عَلَى صِغَرِ مَبْدَأِ الشَّيْءِ وَحَقَارَتِهِ وَأَنَّ مِنْهُ يَنْشَأُ وَيَزِيدُ إِلَى مَا لَا يُحِيْطُ بِعِلْمِهِ غَيْرُ اللَّهِ مِثْلُ { أَلَمْ يَكْ نَطْفَةٌ } حَذَفَتِ النُّونُ تَنْبِيْهَا عَلَى مَهَانَةِ مُبْتَدَأِ الْإِنْسَانِ وَصِغَرِ قَدْرِهِ بِحَسَبِ مَا يُدْرِكُ هُوَ مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ يَتَرَقَّى فِي أَطْوَارِ التَّكْوِينِ { فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ } فَهُوَ جَبِيْنٌ كَأَنَّ نَطْفَةً كَأَنَّ نَاقِصَ الْكُوْنِ كَذَلِكَ كُلُّ مَرْتَبَةٍ يَنْتَهِي إِلَيْهَا كَوْنُهُ هِيَ نَاقِصَةُ الْكُوْنِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا بَعْدَهَا فَالْوُجُوْدُ الدُّنْيَوِيُّ كُلُّهُ نَاقِصُ الْكُوْنِ عَنِ الْآخِرَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: { وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ } "(25)

والمتمم والمتفكر في طبّات كلامه ، والمتفحص لمقاصد بيانه يجد صواباً لا يحيد عنه ، ألا ترى أن بداية الانسان نطفة ، والنطفة لما تكتمل حتى تكون انسانا بالمعنى الذي يرجى كماله ويقصد نواله ، لذلك جاء بالفعل (يك) خالياً من النون دلالة على عدم الاكتمال وصغر الشيء وخفته ، وإنّ النشأة مازالت في طور التكوين فناسب ذلك الحذف هذا المعنى ، والقرآن مليء بهذه الاشارات اللطيفة والمعاني الشريفة 0

ومن المحدثين الذين تعرضوا إلى هذا المعنى وفي الشاهد نفسه الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو حيث قال: " إنّ البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف "(26)

وقال في موضع آخر : ((وقوله في سورة مريم (ولم أك بغياً) حذف النون لأنه ليس في مريم أدنى شيء من البغي وليس هناك جزء من الحدث مطلقاً أصلاً)) (27)

ولعل الغرض البلاغي الذي يمكن أن نفهمه من الحذف يرجع في معناه إلى التخفيف أيضاً أي تخفيف ما ألقى عليها من لوم ، وتقليل شأنها بأنها بعيدة كل البعد عن البغاء فالتخفيف هنا تخفيف لفظي وآخر معنوي والله اعلم .



وإذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم نجد شواهد الحذف، وشواهداً على عدم الحذف فشواهد الحذف أقل من شواهد عدم الحذف لذلك نذكرها هنا ، و هي "في ثمانية عشر موضعاً من القرآن" (28)
 حَرَفٌ مِنْهَا فِي النِّسَاءِ: {وَإِنَّ تَكَّ حَسَنَةٌ} النساء: 40 ، وحرفٌ في الأنفال: {لَمْ يَكْ مُعَيَّرًا} الأنفال: 53
 وحرفٌ في التوبة: {فَإِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَّهُمْ} التوبة: 74
 وحرفان في هود: {فَلَا تَكْ فِي مَرْيَةَ} هود: 17 ، 109
 وحرفان في النحل: {وَلَمْ يَكْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} النحل: 120 {وَلَا تَكْ فِي ضَيْقٍ} سورة النحل: 127
 وثلاثة في مريم: {وَلَمْ تَكْ شَيْئًا} سورة مريم: 9 {وَلَمْ يَكْ شَيْئًا} سورة مريم: 67 {وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا} مريم: 20 وحرفٌ في لقمان: {إِنَّ تَكَّ مِنْقَالٌ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ} سورة لقمان: 16
 وأربعة في حم "المؤمن": {وَإِنَّ يَكْ كَاذِبًا} سورة غافر، والآية 28 {وَإِنَّ يَكْ صَادِقًا} سورة غافر: 28
 {أَوْلَمْ تَكْ تَأْتِيكُمْ} سورة غافر: 50 {فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ} سورة غافر: 85
 وحرفان في المدثر: {قَالُوا لَمْ نَكْ مِنَ الْمَصَلِّينَ * وَلَمْ نَكْ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ} المدثر: 43، 44
 وحرفٌ في القيامة: {أَلَمْ يَكْ نُطْفَةٌ} سورة القيامة: 37
 وما تبقى من شواهد في القرآن فقد جاءت بلا حذف وهي " في سبعة وخمسين موطناً" (29)
 وإذا ما رجعنا إلى كلام الشيخ البهائي، والنحاة المذكورين نستطيع أن نستخلص شروط حذف نون كان جوازاً وهي :

- 1- أن تكون بلفظ المضارع لم يك ، لم تك ، لم أك ، لم نك ، فلا تحذف نون الماضي ولا الأمر ولا غيرها من الصيغ
- 2- أن يكون مضارع كان مجزوماً ، لا مرفوعاً ، ولا منصوباً
- 3- يشترط أن تكون علامة جزمه السكون ، وبهذا تخرج الأفعال الخمسة منها لأنَّ النون تحذف فيها للجزم
- 4- أن يكون الحرف الذي يلي النون حرفاً متحركاً لا ساكناً ، فإذا وليها الساكن لا تحذف كما في قوله تعالى : (لم يكن الله ليغفر لهم) النساء: 137، خلافاً ليونس وابن مالك
- 5- ألا يتصل مضارعها بضمير نصب فإن اتصل لا تحذف النون كما في الحديث الشريف (إن يكنه) (30)
- 6- وخلاصة الأمر أن الغرض من الشاهدين عند الشيخ البهائي ، هو بيان إحدى خصائص كان، ألا وهي حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون جوازاً من عدمه واشترط في ذلك ألا يليها ضمير نصب متصل ، أو التقت بساكن ، ولقد تتبعنا بعض المفسرين والنحاة ووجدناه موافقاً ومسائراً لمذهب الجمهور في تلك المسألة ، فرأينا أن سيبويه ومن تبعه لا يجيز حذف تلك النون عند ملاقاتها للساكن، فلا نقول - لم يك الصديق مخلصاً - خلافاً ليونس وتبعه ابن مالك ، أما إذا لقيها متحرك فتحذف جوازاً إلا إذا كان ضميراً متصلاً فلا تحذف اتفاقاً ، وعرفنا أن هذا الحكم جوازاً وقد وجدنا إنَّ الحذف ورد في القرآن الكريم في ثماني عشرة موضعاً وذكرناه بالتفصيل ، وعدم الحذف ورد في سبع وخمسين آية ، وكانت علة الحذف عند النحاة هي التخفيف ، وكثرة الاستعمال ، ومشابهة النون لحروف العلة ، أما العلة عند من يتبع أساليب البيان ، وأدب اللفظ في القرآن فيتعلق بالمقام ، والمعنى المراد من الآية في الخطاب

○ثانياً: تقديم خبر "إن"

الشاهد قوله تعالى {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} آل عمران 13

قال الشيخ البهائي : "ولا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقاً ، ولا خبرها على أسماها إلا إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً" (31) وذكر الآية شاهداً على تقديم الخبر شبه الجملة على الاسم وحاصل كلامه - رحمه الله -

- 1- إن هذه الأحرف المشبهة بالفعل لا يجوز أن يتقدمها الاسم ، ولا الخبر سواء أكان الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة ، وهذا ما يفهم من قوله مطلقاً فلا يقال "زيداً إن قائم" ، ولا في الدار أو "عندك إن زيداً"
- 2- ألا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان خبرها ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، وهذا هو الغرض من الشاهد المذكور والذي يفهم من كلامه أن شبه الجملة (في ذلك) هو الخبر وتقدم على الاسم ، والذي سوغ ذلك كونه جاراً ومجروراً 0
 وهذا ما أشار إليه أغلب النحاة والكتب النحوية وذكر بعضهم الشاهد نفسه ومنهم :



* المحقق الرّضي قال: "اعلم إنّ حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنّه يجب تأخير الخبر ههنا إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسّطه بين هذه الحروف وأسمائها نحو ، أنّ في الدار زيدا"⁽³²⁾

* وجاء في شرح شذور الذهب لابن هشام: "ثمّ قلت التّأمن خبر إنّ وأخواتها "أنّ ولَكِنَّ وَكَأَنَّ وليت ولعلّ" نحو {إنّ السّاعة آتية} ولا يجوز تقدمه مطلقاً ولا توسّطه إلا أن كان ظرفاً أو مجروراً نحو {إنّ في ذلك لعبرة} {إنّ لدينا أنكالا}"⁽³³⁾

* وجاء في متن قطر الندى وبل الصدى: "ولا يتوسّط خبره من إلا ظرفاً أو مجروراً نحو {إنّ في ذلك لعبرة} ، {إنّ لدينا أنكالا}"⁽³⁴⁾

* وجاء في شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك: "ولا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إنّ عندك زيد، وإنّ في الدار عمراً، وقال الله تعالى: (إنّ في ذلك لعبرة) و (إنّ لدينا أنكالا)"⁽³⁵⁾

* وجاء في شرح التصريح وهذه الأحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقاً من غير استثناء، ولو كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لعدم تصرفهن. ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين أسمائهن إلا إنّ كان "الخبر ظرفاً أو مجروراً فيجوز توسّطه فالظرف نحو: {إنّ لدينا أنكالا} [المزمل: 12] ف"لدينا" خبر مقدم، وأنكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو: {إنّ في ذلك لعبرة} [آل عمران: 13] فالمجرور خبر مقدم، وعبرة اسمها مؤخر"⁽³⁶⁾ وهذا النقل يكفينا في بيان هذه المسألة ، واتفق النّحاة من خلال كلماتهم ، وبيان الجواز من المنع . ومن جميل ما قيل في هذه المسألة البيت القائل⁽³⁷⁾

كأني من أخبار إنّ ولم يُجز
لّه أخذ في النّحو أن يتقدّم
عسى حرف جرّ من نداء يجرّني
إليك فأضحى من زماني مسلماً

ولعلّ سائل يسأل عن العلة في عدم التّقديم ، خاصّة وأنّ الجملة الاسمية يتقدم فيها الخبر على المبتدأ في حالات واجبة ، وأخرى جائزة ، فيأتي الجواب إنّ هذه الحروف هي مما له الصّدارة في الكلام، وما كان له الصّدارة يجب أن يبقى على نفس ترتيب الجملة ، وكونها ضعيفة في العمل ، وأنما عملت لمشابتها الفعل ، ويقول المحقق الرّضي في هذا الباب " كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتّبته الصّدر "⁽³⁸⁾ ويقول الأزهر في شرح التصريح " وهذه الأحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن "مطلقاً" من غير استثناء، ولو كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لعدم تصرفهن. "ولا يتوسط" خبرهن بينهن وبين أسمائهن؛ لأنّ التوسّط يذهب صورة ما أراد: من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع، ومن عادتهم أنّهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه، قال: إذا انصرفت نفسي عن الشي لم تكن ... عليه بوجه آخر الدهر تقبل "⁽³⁹⁾

أما علة ما اختصّ به الظرف ، والجار والمجرور في التقديم "فإنهم قد يتسعون فيهما ما لا يتسعون في غيرهما"⁽⁴⁰⁾

وقد علل الرّضي هذا الاتّساع في الظرف فقال "وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسّعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيرها ، لأنّ كل شيء من المحدثات لا بدّ أن يكون في زمان أو مكان ، فصارت مع كلّ شيء كقريبه، ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها ، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف "⁽⁴¹⁾

ولكنّ الذي أفهمه إنّ هذه العلة تبقى غير تامّة من باب أنّها أي قضية التّوسع في الظرف يتيح له أن يتقدّم على اسم إنّ فقط ، فلم لا يتاح له أن يتقدّم على إنّ نفسها؟!

أما ما يخصّ حكم التّقديم فهناك نقطتان يجب أن نقف عليهما في هذه المسألة وخاصّة الشاهد الذي ذكره الشّيخ البهائي {إنّ في ذلك لعبرة} آل عمران: 13

النقطة الأولى: إنّ ظاهر كلامه، وما نقلناه من كلام النّحاة، أنّ تقديم شبه الجملة أي الخبر هنا جائز .



فأقول أنّ اللام هنا هي لام الابتداء أصلاً والمزحلقة نقلاً، وهذه اللام إنّما تفيد التوكيد، ومع أنّ الحرف المشبه بالفعل (إنّ) يفيد التوكيد أيضاً فلا يجتمعان؛ لذلك زحلقت وجعل بينهما شبه الجملة فاصلاً، فمدار الكلام أنّه يجب أنّ يفصل بين هذه اللام والحرف المشبه بالفعل فاصل، فوجب التقديم أي تقديم شبه الجملة وهي الخبر ليفصل بينهما، وظاهر هذا الوجوب يستشف مما نقل أيضاً كما سنقرأ:

- جاء في إعراب القرآن للباقولي "هذا باب ما جاء في التنزيل من دخول لام «إن» على اسمها وخبرها أو ما اتصل بخبرها، وهي لام الابتداء دون القسم، وهي تدخل على خبر إن أو ما يقع موقعه، أو على اسم إن إذا وقع الفصل بين إن واسمها. فمن ذلك قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمُ) فإذا دخل على الاسم لما وقع الفصل بينها وبين اسمها وقال: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) فأدخل على الخبر" (42)
- وجاء في شرح المفصل لابن يعيش "قال صاحب الكتاب: ولها إذا جامعتهما ثلاثة مداخل، تدخل على الاسم إن فصل بينه وبين إن، كقولك: إن في الدار لزيداً، وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ}... (43)
- وجاء في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي المقاصد الشافية "وأما دخول اللام على الاسم ... يعني أنّ اللام تصحب أيضاً اسم إن بشرط أن يتقدم الخبر على الاسم، وذلك نحو: إن في الدار لزيداً، وفي القرآن: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةٌ} و {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لَأُولَى الْأَبْصَارِ}" (44)
- وجاء في ضياء السالك إلى أوضح المسالك "وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء ... الثالث الاسم: بشرط واحد؛ هو أن يتأخر عن الخبر؛ نحو: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ} (45)
- ومن خلال هذه الأقوال يمكن أن نقسم خبر إن إلى الآتي:
- 1- خبر إن مفرد وجملة، وهذان الخبران لا يجوز تقديمهما على الاسم مطلقاً.
 - 2- خبر إن شبه جملة من الجار والمجرور، أو الظرف وله حالتان.

الحالة الأولى: وجوب التقديم إذا دخلت اللام المزحلقة على الاسم مثل "إن في الدار لزيداً"، أو كقوله تعالى {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ} ل عمران: 13

الحالة الثانية: جواز التقديم في غير ذلك مثل (إن في الدار لزيداً)، أو كقوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً} المزمّل: 73

النقطة الثانية: إذا تأملنا عبارته في ما نقلناه من الصمدية في قوله "ولاخبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً" (46)

فإنّ ظاهر هذه العبارة يوحي أنّ الشيخ ممن يجعل شبه الجملة من الظرف، والجار والمجرور هو الخبر لامتعلقه المحذوف كما عليه أغلب المحققين والنحاة، أو شبه الجملة ومتعلقها، وكما هو معلوم أنّ مذهب النحاة في ذلك على ثلاثة آراء فلقد جاء في شرح التصريح "ثم قيل: الخبر

نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقا على المبتدأ، وقيل: هما ومتعلقهما جزء من الخبر، واختاره الرضي والسيد عبد الله. والصحيح ... تبعا لطائفة أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما" (47)

وعلى هذا تكون الآراء ثلاثة وهي:

- 1- إن متعلق شبه الجملة المحذوف هو الخبر لا شبه الجملة
 - 2- إن شبه الجملة هي الخبر لامتعلقها المحذوف
 - 3- إن المتعلق وشبه الجملة هما الخبر
- ولا نريد أن نكثر الكلام في هذه المسألة فلقد احتدم فيها النقاش قديما وتحصل منها هذه النقاط الثلاث المذكورة، بل نريد أن نقول إنّ السائد في الدرس النحوي اليوم إنّ شبه الجملة هو الخبر وربما ذلك من باب عدم التعقيد والدخول في مسائل تعيق المتعلمين وتضعب عليهم المطالب .
- جاء في النحو الوافي "أما إن وقع أحدهما خبراً، أو نعتاً، أو حالاً، فيصحّ تعلقه بمحذوف هو فعل، أو اسم مشتق استقر مرفوعه في شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق، فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف، كما يتحتم في الصلة، وكما يتحتم في القسم الذي يحذف عامله، ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضاً يجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر، أو النعت، أو الحال" (48)



ثم يكون أكثر وضوحاً وهو ينقل لنا رأي بعض القدماء في هذه المسألة "فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر، وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو الخبر مذهب قديم من عدة مذاهب سجلتها المراجع النحوية، كالمفصل والصبان وقد سجلنا رأي صاحب المفصل. والأخذ به من بحوث جدلية مضنية، وتقسيماً متعددة، لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة" (49)

وما أريد أن أضيفه تأييداً لهذا الجانب ، المفهوم الآتي وهو أنّ النّحة اشترطوا للجملة التي تقع خبراً أن تتضمن رابطاً يعود على المبتدأ ، وسيّد هذه الروابط هو الضمير هذا أولاً ، وثانياً قالوا إنّ شبه الجملة تتعلق بمحذوف واجب الحذف، إذا كان كوناً عاماً ، وهذا المحذوف فيه ضمير يستقر في شبه الجملة بعد الحذف أي ينتقل من المتعلق المحذوف إلى ما يتعلق به وهو الظرف أو الجار والمجرور ، وعلى هذا الانتقال، يمكننا أن نقول سيكون هذا الضمير هو الرابط لشبه الجملة بالمبتدأ ، وبهذا يجوز أن تكون شبه الجملة هي الخبر لا المتعلق .

○ ثالثاً: مواضع فتح همزة "إن" وكسرها

الشاهد قوله تعالى: {أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} العنكبوت 51

الشاهد قوله تعالى: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} مريم 30

جاء الشيخ البهائي بهاتين الآيتين لبيان مواضع فتح همزة "إن" وكسرها ، فقال : "والمصدر إن حل محل إن فتحت همزتها ، وإلا كسرت .." (50)

ولهمزة (إن) ثلاث حالات استقرأها أهل اللغة وهي:

الأولى : وجوب الفتح ، الثانية: وجوب الكسر ، الثالثة: جواز الأمرين

وإذا رجعنا إلى كلام المصنف فلا يخفى ما فيه من إيجاز شديد جمع فيه تقريباً حالات فتح همزة إن وكسرها ، ثم أتى بالآية الأولى كشاهد على وجوب فتح همزة إن ، وبالآية الثانية كشاهد على كسر همزة إن وجوبا ، ثم جاء بمثال ثالث أراد منه جواز الحاليتين ، ونحن هنا لا نريد ذكر هذه المواضع ، والتفصيل فيها ولكن نستعرض كيف أنه استطاع أن يجمع الحالات الثلاث مع سعتها في هذه الأمثلة الثلاث فنقول :

1- جاء الشاهد في قوله تعالى : {أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} إشارة إلى المواضع التي يجب فيها فتح همزة إن فنلاحظ

همزة إن فيها جاءت مفتوحة ؛ والسبب في ذلك أنها هنا تقدر مع معموليها بمصدر ، وهذا ما أراده بقوله (والمصدر إن حل محل إن فتحت همزتها) وهذه قاعدة عامة لإحصاء مواضع فتح همزة إن ، والتقدير هنا – ألم يكفهم إنزلنا – فكلمة استطعنا تأويل إن ومعموليها بمصدر أين كان محله الإعرابي فتفتح همزتها لذلك التأويل ، وعلى هذا يقاس فمثلاً في قولنا (علمت أنك قادم) فيمكن هنا تأويل إن ومعموليها بالمصدر – قدمك- وهنا يعرب مفعولاً به أي علمت قدمك ؛ ولأجل ذلك فتحت همزتها ، وكذلك لو قلنا (بلغني أنك قادم) يمكن تأويل إن ومعموليها بالمصدر – قدمك- وهنا يعرب فاعلاً أي بلغني قدمك فكلمة كان هذا فتحت همزتها .

2- أراد من قوله تعالى : {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} مريم: 30 ، الإشارة إلى المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن .

إلا أنّ الناظر لهذه الآية، أو هذا الشاهد يجد أنّ (إن) وقعت في صدر جملة محكية بالقول ، وهذا كما يعد هو أحد المواضع التي يجب فيها كسر همزتها لا جميعها ، فكيف اكتفى بهذا الشاهد ؟

فأجيب إنّ الشيخ رحمه الله عندما جاء بهذا الشاهد القرآني لم يرد منه الدلالة ، أو الإشارة إلى موضع واحد من مواضع كسر همزة إن ، وهو حال وقوعها في صدر جملة محكية بالقول ، بل لعله أراد الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول : وقوعها موقع الجملة المحكية والابتدائية لا المفرد أي كلما كانت (إن) وما بعدها في تقدير الجملة كسرت همزتها ؛ لذلك جاءت في شاهده مقول القول، ومقول القول جملة وهكذا كلما تتبعناها في المواضع الأخرى فمثلاً لو كانت تشكل جملة جواب القسم (والله إنك مجتهد) ، وكذلك بعد النهي كقوله تعالى: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} التوبة:40.

وفي الدعاء كقوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ}-آل عمران: 8- ، ففي كل هذه المواضع جاءت في موضع الجملة؛ فلذلك كسرت همزتها

الأمر الثاني : الإشارة إلى ما هو معروف وشائع إنّ كل موضع لا يمكن تأويل إن ومعموليها بالمصدر فيجب كسرها كما في الآية الشريفة .



أما المثال الذي جاء به بعد الشاهدين فأراد منه الإشارة إلى جواز الحالتين أي الفتح والكسر فجاء به (وأول قولي إني أحمد الله) وهذا يشمل الوجهين، الأول تقديرها بجملة؛ لأنها وقعت مقول القول ، وعلى هذا تكسر ، والثاني يمكن أن تقع مع معموليها موقع المفرد بتأويل المصدر (حمدٌ) أي خبراً للمبتدأ فتفتح .

لكن ههنا سؤال يمكن أن يثار ، وهو ما حال المعنى في جواز الأمرين ؟
فالجواب إن المعنى يختلف في كل وجه فللكسر معنى يختلف عن الفتح، يقول ابن السراج عن جواز الوجهين في كتابه أصول النحو "تقول: إما إنه ذاهب وإما أنه منطلق. فتفتح وتكسر، قال سيبويه: وسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا كسرت فكأنه قال: ألا أنه ذاهب" (51)

ولتوضيح مانقله سيبويه عن الخليل ، يقول الرضي في شرح الكافية: " فإن فتحت فأما بمعنى حقاً ، تقول: أحقاً أنك قائم، ف(أن) فاعل ، أي أحق ذلك حقاً ، أو تقول حقاً في معنى الظرف أي أفي حق، فتكون " أن " أما فاعلاً أو مبتدأ وإن كسرت ،فأما حرف استفتاح كإلا، تقول أما إنك قائم .." (52)

وبهذا يتضح لنا الفرق فالمكسورة مع ما في حيزها جملة ، والمفتوحة مع ما في حيزها مفرد وليس المفرد كالجمله ، فالجملة تامة مستقلة لا تتنقر إلى ما يتمها ، والمفرد ليس بتام بل لابد له مما يتم معناه .

ولقد ذكر النحاة هذه القواعد بتفصيل أكثر مع ذكر الشواهد نفسها فالشاهد الأول نجده عند كل من :
*ابن هشام في شرح شذور الذهب حيث يقول إشارة إلى فتح همزتها "إحداها أن تقع فاعلة نحو {أو لم يفهم أنا أنزلنا} أي إنزلنا" (53)

* والسبوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع فقال : "الثامن إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة أو نائباً عنه نحو {أو لم يفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب}" (54)

* وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك "وما عدا المواضع المذكورة فإن فيه الفتح، لا غير، نحو قوله عز وجل: {أو لم يفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب}" (55) وغيرهم من النحاة
أما الشاهد الثاني فذكرته عدد من الكتب النحوية مثل:

- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك حيث قال : "أو محكية بالقول نحو: {قال إني عبد الله}" (56)

- قطر الندى " الثالث أن تقع محكية بالقول كقوله تعالى { قال إني عبد الله}" (57)

- شرح الاشموني لألفية ابن مالك "أو حكيبت بالقول"، نحو: {قال إني عبد الله}" (58)

- شرح التسهيل لابن مالك "وللمحكية بالقول نحو: "قال إني عبد الله" (59)

فأغلب هذه المصادر انما ذكرت الشاهدين للغرض نفسه المستشهد لأجله كما جاء عند الشيخ البهائي .

○ رابعاً: (لات) تركيبها وعملها وشروط العمل

الشاهد قوله تعالى: {وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ} ص30

استعرض الشيخ رحمه الله الكلام عن المشبهات ب(ليس) فذكر - ما ولا- وتكلم عن شروط عملها المشتركة ثم انتقل إلى الشروط الخاصة ، وعن شروط عمل لا قال " وفي لا تنكير معموليها ، فإن لحقتها التاء اختصت بالأحيان ، وكثر حذف أسماها ..."(60) ثم ذكر الشاهد في الآية الكريمة ، والكلام في هذا الشاهد حول "لات" من حيث البنية والتركيب ، وعملها، وشروط العمل ، وكالاتي :

أولاً : التركيب فعند المصنف - كما هو واضح من عبارته - أنها متكونة من جزأين أو كلمتين وهما - لا و التاء - وهذا ما ذهب إليه الجمهور من خلال ما تتبعناه في كلمات الأعلام والمفسرين ونذكر بعضها ههنا

- جاء في تفسير الكشاف: "وَلَاتٌ هِيَ لَا الْمَشْبَهَةُ بِلَيْسَ، زِيدَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ كَمَا زِيدَتْ عَلَى رَبِّ، وَثُمَّ لِلتَّوَكُّيدِ، وَتَغْيِيرِ بَدَلِكِ حَيْثُ لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْأَحْيَانِ وَلَمْ يَبْرُزْ إِلَّا أَحَدٌ مَقْتَضِيهَا: إِمَّا الْأَسْمَاءُ وَإِمَّا الْخَبَرَ، وَامْتَنَعَ بَرُوزُهُمَا جَمِيعًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ. وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ: أَنَّهَا لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ" (61)

- ذكر الرّازي في تفسيره الكبير: " زَعَمَ الْخَلِيلُ وَسَيْبَوِيهِ أَنَّ لَاتَ هِيَ لَا الْمَشْبَهَةُ بِلَيْسَ زِيدَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ كَمَا زِيدَتْ عَلَى رَبِّ وَثُمَّ لِلتَّوَكُّيدِ... وَقَالَ الْأَخْفَشُ إِنَّهَا لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ ..." (62)

- وذكر أبو حيان في البحر المحيط: " لَاتٌ: هِيَ لَا، أَلْحَقَتْ بِهَا التَّاءُ كَمَا أَلْحَقَتْ فِي ثَمَّ وَرَبِّ، فَقَالُوا: ثُمَّتْ وَرُبَّتْ ..." (63)

- وفي شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك قال : " وأما لات فهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة" (64)



* وذكرها في المفصل فقال: "لات وهي لا التي يكسونها بالتاء وهي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً. قال الله تعالى: "ولات حين مناص" (78)
* وقال ابن عقيل في شرح الالفية: "ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خيرها" (79)

من هذا نفهم أن لات عملت عمل ليس ، وهو رأي الجمهور وسار عليه الشيخ رحمه الله ، إلا انه قد يفهم منه عند ذكره شروط عملها بعض ما يخالف بعضهم ، ألا وهو أن يكون معمولاً لها من "الأحيان" أي اسماً زمان كالحين ، والساعة ، والوقت وغيرها ، وهذا خلاف ما اشترطه سيبويه بأنها مختصة بالحين فقط كما رأينا ، وأن هناك نحاة آخرون لم يقصروها على حين فقط ، بل جعلوا معموليها اسمي زمان .
بقي هناك ثلاثة آراء في عملها (80) نشير إليها

الرأي الأول : إنها لا تعمل شيئاً بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان .
الرأي الثاني : أنها تعمل عمل إن ، وهي للنفي العام وعزي إلى الأخفش ، هذا إضافة الى رأيه السابق .
الرأي الثالث: إنها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء .

وعند الرجوع الى الآية الكريمة التي ذكرها المصنف في الفوائد الصمدية نراه قد ذكرها بوجه واحد أي بالقراءة المشهورة ، إلا أنها جاءت بثلاث قراءات: الرفع ، والنصب ، والخفض وسوف نفصل القول في هذه الوجوه الثلاثة من خلال فقرة الإعراب لهذا الشاهد . وذكر هذه القراءات صاحب تحفة الأقران (81)

فقال : ومن ذلك قوله تعالى في سورة " ص " : (وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ)

قرئت بفتح التاء ونصب النون من (حين) وهي قراءة السبعة .

وبضم التاء ورفع النون فقرأ بها أبو السَّمَل .

وكسر التاء وخفض النون فقرأ بها عيسى بن عمر ، وستعرض لإعراب الشاهد لبيان الوجوه ، والقراءات الواردة فيها كما ذكرنا .

الإعراب

1- (ولاتٍ حينٍ مناص) وهذه هي القراءة المشهورة والجمهور عليها

لات : عاملة عمل ليس ، وحركت بالفتح للتخفيف

حين : خبر لات منصوب وهو مضاف ، واسمها محذوف تقديره (الحين) وهذا ما يقتضيه العمل هذا رأي سيبويه والجمهور .

أما الأخفش فعلى رأيه إعرابان ، الأول لات عاملة عمل إن الناصبة و (حين) اسمها ، والخبر محذوف، أي : ولات حينٍ مناص لهم .

الثاني ، أن " لات " لا تعمل شيئاً ، فالمنصوب بعدها منصوب بفعل مضمر تقديره : ولات أرى حينٍ مناص مناص : مضاف اليه مجرور

2- (ولاتٍ حينٍ مناص)

لات : عاملة عمل ليس والضم فيها للبناء

حين : اسمها مرفوع ، والخبر محذوف ، وحين مضاف ومناص مضاف اليه هذا على رأي سيبويه والجمهور .
أما الاخفش ف(حين) مبتدأ خبره محذوف ولات غير عاملة

3- (ولاتٍ حينٍ مناص) وهذه القراءة من الشواذ

لات : كسرت هنا إما للبناء ، أو على اتباع كسرة حين كما قالوا في قراءة (الحمد لله)

حين : توجيه إعرابها هنا مشكل كما قاله العربون ، إلا إذا أخذ ما نقل عن الفراء " قوله : فَتَأَدُّوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ أي يقول : لَيْسَ بِحِينَ فِرَارٍ .. " (82)

أو ما ذكره أيضاً صاحب الدر المصون قال " وقرأ عيسى بن عمر { وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ } بكسر التاء وجرَّ «حين» وهي قراءةٌ مُشكَّلةٌ جداً. زعم الفراء أنَّ «لات» يُجْرُ بها، وأنشد:

وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتٌ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ " (83)



وبعد فخلاصة الكلام في هذا المقام اتضح لنا أن " لات " كانت مميزة ، ودار حولها كلام كثير في البنية من جهة ، ومن جهة أخرى في أصل هذه الكلمة والداعي إلى ذلك ، هو ندرة مجيئها في الكلام عامة ، وفي القرآن خاصة ، فضلاً عن الكلام في عملها ، وشروط العمل ، واستعرضنا فيها مجمل الآراء المذكورة في كل ذلك مع بيان الشاهد الذي من أجله ذكرت هذه الآية الكريمة ، وهذا الشاهد القرآني نفسه جاء في أغلب المصادر النحوية واللغوية ؛ كون لات لم ترد في القرآن إلا في هذا الموضوع فقط .

○ خامساً: اقتران خبر "كاد وعسى" ب " أن "

قوله تعالى: { فذبحوها وما كادوا يفعلون } البقرة: 71

قوله تعالى: { عسى ربكم أن يرحمكم } الإسراء: 8

الكلام في هذين الشاهدين حول أفعال المقاربة ، والرجاء فالشاهد الأول حول كاد والشاهد الثاني حول عسى ، قال المصنف رحمه الله " وهي كاد وكرب وأوشك (لندو الخبر) ، وعسى (لرجائه) ... وتعمل عمل كان ، وأخبارها جمل مبدوءة بمضارع ، ويغلب في الأولين تجرده عن أن نحو { وما كادوا يفعلون } وفي الأوسطين اقترانه بها نحو { عسى ربكم أن يرحمكم } .." (84)

فالشاهد الأول إن كاد تأتي لندو الخبر ، ومقاربة الوقوع ، وتعمل عمل كان الناقصة ، فترفع الأول وتنصب الثاني ، إلا أنها تختلف عن كان هنا في اشتراط كون خبرها جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع ، أما الشاهد الثاني حول عسى فهي تفيد رجاء وقوع الخبر ، وتعمل عمل كان الناقصة ، وكذلك هي تختلف عنها بكون خبرها جملة مبدوءة بمضارع .

ثم أشار المصنف إلى أن خبر كاد مما يغلب تجرده من أن كما في الآية الشريفة ، أما عسى فيغلب اقترانه بهما كما في الآية الثانية ، فيحسن بنا هنا أن نتتبع هذه المسألة من خلال الآيات القرآنية الواردة في كاد وعسى ، وأقوال النحاة والمحققين في اقتران الخبر بأن من عدمه . فإذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم نجد أن كاد جاءت في أربعة وعشرين موضعاً لم يقترن خبرها بـ " أن " ومن هذه المواضع

- (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) التوبة: 117

- (إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي) الاعراف: 150

- (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا) الجن: 19

- (لَقَدْ كَدَّتْ تَرْكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا) الإسراء: 74

- (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) طه: 15

أما عسى الناقصة فجاءت في ستة عشر موضعاً وخبرها مقترنا بـ " أن " إذا ما استثنينا المواضع التي جاءت فيها محتملة للنقصان والتمام ومنها

- (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا) النساء: 84

- (فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ) النساء: 99

- (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) المائدة: 52

- (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ) الاعراف: 129

- (فَعَسَى أَوْلَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) التوبة: 18

فلاحظ عدم اقتران خبر كاد بأن في جميع الآيات المذكورة ، وهذا ما يغلب فيها ولا يكون واجباً ، وكذلك نلاحظ اقتران خبر عسى بأن في جميع الآيات المذكورة ، وهو أيضاً ما يغلب عليها ، ولا يكون واجباً ، وهذا هو مذهب الجمهور ومذهب سيبويه ، حتى أنهم قالوا في عسى مثلاً " اقتران خبر عسى بـ " أن " كثير ، وتجريده من أن قليل ، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بأن " (85)

ومن هذا الاستقراء القرآني يتبين أن كاد يغلب عليها عدم اقتران خبرها بأن ، وأن عسى يكثر اقتران خبرها بأن كما أشار إليه المصنف ، ولنتلمس سبب هذا الاقتران من عدمه من خلال الرجوع إلى كتب النحاة ليتبين لنا المعنى الدقيق والمغزى الحقيقي ، فلا بد من علة أدت إلى ذلك



جاء في شرح الرّضي على الكافية " الذي أرى أنّ عسى ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حقّ غيره تعالى ، وإنّما يكون الطّمع فيما ليس الطّامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ، ولا يجوز أن يقال أنّ معناه رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف ، أي أنّ الطّامع يطمع في دنو مضمون خبره كقولك : عسى الله أن يشفي مريضاً ، أي أرجو قرب شفائه ، وذلك لأنّ عسى ليس متعيناً بالوضع لطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً ... فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج ، فهو بمعنى لعلّه يخرج ، ولا دنو في " لعل " اتفاقاً " (86)

فكلام المحقق الرّضي هنا وإن كان لعلّة أخرى إلا أننا نفهم منه أنّ خبر عسى لا يراد منه القرب والدنو ؛ ولذلك غلب اقترانه بـ " أن " لأنّها دالة معه على المستقبل ، وأوضح من هذا ما ذكره ابن يعيش في قوله " وأما لزوم أنّ الخبر ؛ فلما أريد من الدلالة على الاستقبال ، وصرف الكلام إليه ؛ لأنّ الفعل المجرد من أنّ يصلح للحال والاستقبال ، و " أن " ، تخلّصه للاستقبال. والذي يؤيد ذلك أن الغرض بـ (أن) الدلالة على الاستقبال لا غير " (87) فيتضح من كلامهما أنّ الفعل إذا جرّد من أن فإنّه يصلح للحال والاستقبال أما إذا اقترن بأن فإنّها تخلّصه للاستقبال ، وهذا المعنى هو الذي يناسب عسى في أغلب أحوالها في كونها على الطمع ، والرجاء بحصول الفعل في المستقبل القريب ، أو البعيد أي المستقبل المطلق ، أما كاد فيتضح من هذا الكلام الذي ذكرناه علّة عدم اقتران خبرها بأنّ إلا قليلاً ، وذلك كون خبرها قريب الحصول ، وهي أبلغ للمقاربة من عسى فلا يقترن خبرها بـ " أن " المقترضة للاستقبال .

وقد أشار ابن يعيش لهذا المعنى فقال : " وجرّد ذلك الفعل من " أن " ؛ لأنّهم أرادوا قرب وقوعه في الحال ، وإنّ تصرّف الكلام إلى الاستقبال ، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين " (88)

وكذلك قال : " أنّ الأصل في " عسى " أن يكون في خبرها " أن " لما فيها من الطمع والإشفاق ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، و " أن " مؤدّنة بالاستقبال ، وأصل " كاد " أن لا يكون في خبرها " أن " ؛ لأنّ المراد بها قرب حصول الفعل في الحال " (89)

فمن خلال ما ذكرّ تبين لنا علة كثرة اقتران خبر عسى بـ " أن " وقلة اقتران خبر كاد بها .
أما إذا اقترن خبر كاد بـ " أن " وهو قليل ، فعده الأندلسيون مختصاً بالشعر كما ذكر ابن عقيل " أن يتجرّد من أن ويقلّ اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أنّ اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر " (90) وتجرّد خبر عسى منها " فحملوا كلّ واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنيهما . وطريق الحمل والمقاربة أن " عسى " معناها الاستقبال ، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض ، فإذا قال : (عسى زيد) ، فكأنّه قرب حتى أشبه قرب كاد . وإذا أدخلوا " أن " في خبر كاد ، فكأنّه بعد عن الحال حتى أشبه " عسى " . ومن قال : (عسى زيد يفعل) فقد أجرى عسى مجرى كاد ، ويجعل الفعل في موضع الخبر ، كأنه قال : (عسى زيد فاعلاً) (91) والحقيقة إنّ هذا المعنى لطيف ودقيق في التخريج والتأويل .

بقي لنا كلام في الشاهد الأول فقد ذكرته أغلب الكتب النحوية (92) لنفس الغرض المذكور عند المصنف ، إلا أنّه قد دار كلام كثير حول كاد ، ومعناها في الأثبات والنفي ، واختلف في ذلك كثيراً بين المفسرين أنفسهم ، وكذلك بين النحاة أنفسهم خاصة في الشاهد المذكور ، ولعلّ المصنف هنا لم يأت به دون قصد بل إنّ لهذا الشاهد مكانة خاصة تميزه عن الشواهد القرآنية الأخرى التي يمكن أن يستشهد بها لبيان عمل كاد ، ولعلّ ذلك سوف يتضح لنا من خلال ما يأت من بيان وتوضيح .

لقد امتازت كاد من بين أخواتها بمميزات خاصّة لذلك كثر فيها الكلام ، واختلفوا في معناها ونوضّح هذا الاختلاف من خلال ما تتبعناه وكالاتي :

أولاً : إنّ نفيها إثبات ، وإثباتها نفي أي عندما نقول (كاد زيد يقوم) أي إنّ زيدا قارب القيام إلا أنّه لم يقم ، وعندما نقول (لم يكّد زيد يقوم) أي إنّ زيدا قام ، فالجملة الأولى مثبتة مع أنّ القيام منفي ، والجملة الثانية منفية مع أنّ القيام قد حصل وهذا هو معنى إنّ اثباتها نفي ، ونفيها إثبات . كما قال فيه بعضهم فلقد ذكر في كتب التفسير " وزعم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أنّ نفيها إثبات وإثباتها نفي " (93)

ومنها ما ذكره الرازي في تفسيره فقال : " أمّا قوله تعالى : فذبحوها وما كادوا يفعلون فالمعنى فذبحوا البقرة وما كادوا يذبحونها ، وهما بحث : وهو أنّ النحويين ذكروا «لكن» تفسيرين . الأول : قالوا : إنّ نفيها إثبات وإثباتها نفي . فقولنا : كاد يفعل كذا معناه قرب من أن يفعل لكنّه فعله " (94)



وكذلك نقل هذا القول ابن مالك ولم يرضه فقال: "اشتهر القول بأن "كاد" إثباتها نفي، ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً فقيلاً⁽⁹⁵⁾:"

أَنحَوِيَ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَثَمُودُ*
إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتْتَ وَإِنْ أَثْبَتْتَ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ثانياً: هي كسائر الأفعال - إثباتها إثبات ونفيها نفي - ومعناها المقاربة فعند قولنا (كاد زيد يقوم) يعني أن زيدا قارب القيام ولم يقم ، وقولنا (لم يكد زيد يقوم) معناه أنه لم يقارب القيام أصلاً، فضلاً عن أنه يقوم ، وهذا ما ذهب إليه الأكثر من النحاة فمن ينسب لهم هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني ، فجاء في التفسير الكبير للرازي " اخْتِيَارُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ النَّحْوِيِّ أَنَّ كَادَ مَعْنَاهُ الْمُقَارَبَةُ فَقَوْلُنَا كَادَ يَفْعَلُ مَعْنَاهُ قُرْبٌ مِنَ الْفِعْلِ وَقَوْلُنَا مَا كَادَ يَفْعَلُ مَعْنَاهُ مَا قُرْبَ مِنْهُ " ⁽⁹⁶⁾

وقال السيوطي في الإتقان : " .. وَمَعْنَاهَا قَارَبَ فَفَعْلُهَا نَفْيٌ لِلْمُقَارَبَةِ وَإِثْبَاتُهَا إِثْبَاتٌ لِلْمُقَارَبَةِ ... " ⁽⁹⁷⁾ هذا أشهر ما قيل فيها ، لكني رأيت صاحب كتاب البرهان في علوم القرآن يجعل لها أربعة معان ، قال وللنحويين فيها أربعة مذاهب وهي :

أَحَدُهَا: أَنَّ إِثْبَاتَهَا إِثْبَاتٌ وَنَفْيُهَا نَفْيٌ كَعَبْرَتِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ . اقول ومن الذين قالوا فيه مع ما ذكرنا اعلاه ابن الحاجب في كافيته ⁽⁹⁸⁾ وابن هشام في المعنى ⁽⁹⁹⁾ والزرکشي نفسه كما سيشير .

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَفِيدُ الدَّلَالَهَ عَلَى وُجُوعِ الْفِعْلِ بِعُسْرٍ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي .
وَالثَّلَاثُ: أَنَّ إِثْبَاتَهَا نَفْيٌ وَنَفْيُهَا إِثْبَاتٌ فَإِذَا قِيلَ كَادَ يَفْعَلُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: { وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ }
وَإِذَا قِيلَ لَمْ يَكْدُ يَفْعَلُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ { وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ } .

وَالرَّابِعُ: التَّفْصِيلُ فِي النَّفْيِ بَيْنَ الْمُضَارَعِ وَالْمَاضِي فَفَعْلُ الْمُضَارَعِ نَفْيٌ وَنَفْيُ الْمَاضِي إِثْبَاتٌ بِدَلِيلِ { فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ } وقوله { لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا } مَع أَنَّهُ لَمْ يَرْ شَيْئاً وَهَذَا حَكَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ وَقَالَ إِنَّهُ الصَّحِيحُ .

وَالْمُخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْمُقَارَبَةُ فَمَعْنَى كَادَ يَفْعَلُ قَارَبَ الْفِعْلَ وَمَعْنَى مَا كَادَ يَفْعَلُ لَمْ يَقَارِبْهُ فَخَبَرُهَا مَنُفِيٌّ دَائِمًا ⁽¹⁰⁰⁾

وذهب بعضهم إليه يمكن لمن قال بأن كاد (نفيها إثبات) أن يحتج على من قال (نفيها نفي) بقوله تعالى { فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ } أي إن الفعل قد وقع مع أن كاد منفية في المقام وهذا فيه تناقض ، فلقد جاء في كتاب اللباب قوله : " وللاولين أن يحتجوا بهذه الآية؛ لأن قوله: «وما كادوا» معناه ما قاربوا الفعل، ونفي المقاربة من الفعل يناقض إثبات وقوع الفعل فلو كانت «كاد» للمقاربة لزم وقوع التناقض في الآية ⁽¹⁰¹⁾

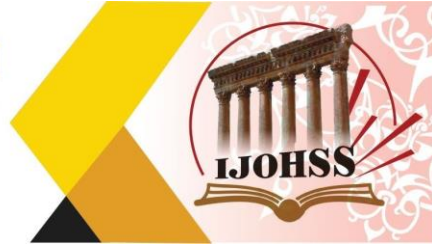
فأقول هنا خير إجابة لهذا المعترض ما ذكره المحقق الرضي في شرح كافية ابن الحاجب وهو ما أميل إليه في هذه المسألة حيث قال : " وأما كون نفيه إثباتاً فنقول إن قصدوا نفي الكود أي القرب في (ما كدت أقوم) إثباتاً لذلك المضمون ، فهو من أحش الغلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أحش ، لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ... ، بلى قد يجيء مع قولك (ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ⁽¹⁰²⁾

وهذا ما ذكره الرضي هو مقدمة للجواب أراد منها أمرين

الأول: إن كون نفي كاد ، أو نفي قرب مضمون خبرها هو إثبات لذلك المضمون ، فهذا لا يكون ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، بل هو في الثاني أقيح لأن نفي القرب من القيام هنا أبلغ من نفي القيام نفسه .

الثاني: إنما يصح ذلك إذا كان مع قرينة تدل عليه بعد انتفائه ، وبعد انتفاء القرب منه ، فالتعويل في هكذا أمر إنما يكون على القرينة لا على (كاد) كم سيأتي في الآية المذكورة . وبعد هذا التوضيح لمقدمة الرضي نذكر جوابه فيقول:

" ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت ، وثبوته في وقت آخر فلا يكون اذن نفي كاد مفيداً لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة فإن حصلت قرينة هكذا ، فلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى : { فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ } أي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قاربوا منه ؛ إشارة الى تعنتهم وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك (مات زيد وما كاد يسافر) بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى (لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا) .. ⁽¹⁰³⁾



وأراد بالقرينة في الآية الفعل (فذبحوها) أي أنّ الذبح كان في وقت ، والنفي وعدم القرب كان في وقت آخر ، فلا تنافي في الحصول ، وهذا تحقيق حقيق ، ورأي في ما اراه دقيق .
وخلاصة القول في هذين الآيتين ، إنّما جاء بهما المصنف - رحمه الله - لبيان عمل هذه الأفعال ، وخص بالذكر (كاد ، عسى) وكونهما يعملان عمل الأفعال الناقصة ، وذكر شروط عملهما ومجيء الخبر منهما جملة فعلية يكثر اقترانه بان مع عسى ، وعكسه مع كاد ، وبيّننا بعض الفرق بينهما ، ثم أكثرنا القول في كاد كونها ما كادت أقلّ خصائصاً من أخواتها بل هي الأكثر ، فكثرت القول في معناها فأحصينا خلاصة الأقوال فيه نقلاً ، واخترنا منه ما هو الأكمل وجهاً ، وبهذا نكون قد أنتهينا من مبحث الشواهد في نواسخ الجملة الاسمية .

الخاتمة

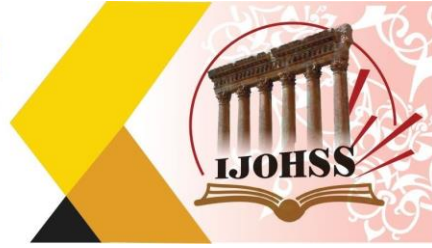
- 1- تبين للباحث أنّ الشيخ البهائي (رض) أتبع منهجاً مقصوداً للاستشهاد بالآيات القرآنية في هذا المتن النحوي .
- 2- الشاهد القرآني عند الشيخ البهائي في كتابه الفوائد الصمدية كان غالباً على أنواع الشواهد الاخرى ، بل كادت تكون كلّ شواهد من القرآن ، وهذا يشير إلى عمق الصلة بين الدراسات القرآنية والدراسات اللغوية عند المصنف ، وهذا من أهم ما يميز هذا المتن النحوي .
- 3- أورد شواهد قرآنية عديدة في مبحث الجملة وهذا مما امتاز به هذا المتن النحوي في تناوله لمبحث الجملة .
- 4- دعم شواهد القرآنية بأمثلة مصطنعة؛ زيادة في الإيضاح .
- 5- اكتفى بشاهد قرآني واحد لأغلب المسائل ، أما بقية المسائل فبعضها جاء بشاهدين وبعضها أكثر .
- 6- أكثر الشواهد القرآنية التي استخدمها قد استخدمها النحاة قبله ، وللمسائل نفسها التي ذكرها ، بل إنّ ركز على المشهور منها .
- 7- نلاحظ أنّ الشيخ البهائي قد نأى بنفسه عن الاستشهاد للخلافات النحوية كثيراً وهذا ما يوافق منهجيته في التيسير .
- 8- أكثر الآيات القرآنية كانت مقطّعة ، وغير تامة ، كأنّه يأتي بها على السليقة من الحافظة ، ولعلّ هذا النهج كان جديداً ومقصوداً للتيسير .
- 9- عامّة الآيات جاءت عنده داعمة للأحكام والقواعد النحوية ومثبتة لها .
- 10- لم يشر في مواطن الاستشهاد الى القراءات القرآنية إلا في موارد معدودة .

الهوامش

- 1 - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام ، ج1 ، ص253-254-255
- 2 - الفوائد الصمدية ، ص98
- 3 - المقتضب المبرد . ، ج3 ص167
- 4 - اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، ص230-231
- 5 - نفس المصدر ص231
- 6 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، ج1 ، ص446
- 7 - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام ، ج1 ، ص260
- 8 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ص244
- 9 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام ، ، ص267
- 10 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، ج3 ، ص1177
- 11 - همع الهوامع ، السيوطي ، ج1 ، ص446
- 12 - شرح التصريح على التوضيح ، الأزهرى ، ج1 ، ص259
- 13 - شرح تسهيل الفوائد ، لابن مالك ، ج1 ، ص366
- 14 - المصدر نفسه
- 15 - هذا البيت لشاعر جاهلي، اسمه حسيل -بضم الحاء وفتح السين- بن عرفطة ، قوله: (هاجه) أى أثار حزنه. (رسم دار) أى بقاياها وأطلاله. (تعفى) أى اندثر (بالسرر) بكسر السين موضع على أربعة أميال من مكة على يمين الجبل بطريق منى، وبالفتح: واد يدفع من اليمامة إلى حضر موت ،انظر الخزانة ص72 ج4 ، والخصائص لابن جني ج1 ص91 ، البيهقي في علم العربية لابن الاثير ، ج2 ص682



- 16 - البيت هو للخنجر بن صخر الأسدي يفتخر بشجاعته وقوته وإن قبح منظره ، والبيت في شرح التسهيل (1 / 367) وفي التذييل والتكميل (4 / 237) وفي معجم الشواهد (ج7 / 391) وفي فتح الكبير المتعال إعراب المعلمات العشر الطوال (1 / 263)
- 17 - شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، ص 633
- 18 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، ج 4 ، ص 238
- 19 - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 52
- 20 - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، الرازي ، ج 10 ، ص 82
- 21 - همع الهوامع ، السيوطي ، ص 446
- 22 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام ، ج 1 ، ص 267
- 23 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ج 1 ، ص 229
- 24 - همع الهوامع ، السيوطي ، ج 1 ، ص 445
- 25 - البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج 1 ، ص 407
- 26 - معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ج 1 ، ص 230
- 27 - نفس المصدر ، ص 231
- 28 - المجموع المغيب في غريب القرآن والحديث ، الأصبهاني ، ج 3 ، ص 87-88
- 29 - معاني النحو ، السامرائي ج 1 ، ص 230
- 30 - جزء من حديث النبي (ص) لعمر وتام الحديث : «إِنْ يُكُنْهَ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُكُنْهَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» صحيح البخاري ج 2 ، ص 93
- 31 - الفوائد الصمدية ، ص 99
- 32 - شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستربادي ، ج 2 ص 304 - 305
- 33 - شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، ص: 262
- 34 - قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ص 12
- 35 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 117
- 36 - شرح التصريح ، للزهرري ج 1 ، ص 299
- 37 - ديوان ابن عنين ، تحقيق مردم بك ، ص 92 ، يشكو فيه تأخره عن ممدوحه وهو ملك مصر ، مشبهاً حالته هذه بخبر " إن " وأخواتها ، إذ لم يجز أحد من النحاة تقدمه ، وذكره صاحب شرح شنور الذهب لابن هشام ، ج 1 ، ص 263 ، وفي قطر الندى ص 162 ، وجاء في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ج 3 ص 23
- 38 - شرح الرضي على الكافية ج 2 - ص 274
- 39 - شرح التصريح ، ج 1 ، ص 299 ، والبيت لمعن بن أوس وهو شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والاسلام ورد هذا البيت في ديوانه ، ص 94 ، تحقيق د نوري حمود القيسي ، وحاتم صالح الضامن ، منشورات مطبعة دار الجاحظ ببغداد
- 40 - مغني اللبيب عن كتب الاعراب ، ابن هشام ، ج 2 ص 693
- 41 - شرح الرضي على الكافية ، ج 1 ص 213
- 42 - اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، ج 2 ، ص 769
- 43 - شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 4 ، ص 535
- 44 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي ج 2 ، ص 358
- 45 - ضياء السالك إلى أوضاع المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، ج 1 ص 313
- 46 - الفوائد الصمدية ص 99
- 47 - شرح التصريح ، ج 1 ، ص 206
- 48 - النحو الوافي ، عباس حسن ، ج 1 ، ص 318-319 المسألة 27 الهامش رقم 4
- 49 - المصدر نفسه ، ج 1 ص 392 ، المسألة 35 ، هامش رقم 3
- 50 - الفوائد الصمدية ، ص 99
- 51 - الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 1 ، ص 270
- 52 - شرح الرضي ، م 2 ، ج 4 ، ص 281-282
- 53 - شرح شنور الذهب ، لابن هشام ، ص: 268
- 54 - همع الهوامع ، للسيوطي ، ج 1 ص 500
- 55 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص 122
- 56 - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ج 1 ص 323



- 57 - شرح قطر الندى ، ص163
- 58 - شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، الأشموني الشافعي ، ج1، ص300
- 59 - شرح التسهيل ، ج2 ، ص19
- 60 - الفوائد الصمدية ، ص99
- 61 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري جار الله ، ج4، ص71
- 62 - التفسير الكبير، الرازي ، ج26، ص366
- 63 - البحر المحيط في التفسير، لابي حيان ج9، ص133
- 64 - شرح ابن عقيل ج1 ، ص319
- 65 - شرح الرضي على الكافية ، م1 ، ج2 ص160
- 66 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 276)
- 67 - شرح الرضي على الكافية ج2 ص161
- 68 - المعجم المفصل في شواهد العربية ، ج7 ، ص170 قال ان البيت " لأبي وجزة السعدي في الأزهية ص264؛ والإنصاف 1/ 108؛ وخرانة الأدب 4/ 175 ، والدرر 2/ 15 ، 116؛ ولسان العرب 2/ 87"
- 69 - نفس المصدر ص162
- 70 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص334:- 335
- 71 - معاني النحو ج1 ص259
- 72 - معالم التنزيل في تفسير القرآن، الشافعي ، ج4 ص53
- 73 - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج8، ص177
- 74 - تفسير حدائق الروح والريحان ، الشيخ العلامة العلوي الشافعي ج20، ص328
- 75 - الفوائد ص99
- 76 - الكتاب لسبويه ، ج1 ص57
- 77 - الأصول في النحو ج1 ص95
- 78 - المفصل في صنعة الإعراب ص: 112
- 79 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج1، ص319
- 80 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1، ص461
- 81 - نُحْفَةُ الأقران في مَا فرئ بِالتَّنْثِيلِث مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ أبو جعفر الأندلسي ، ص51-52-53
- 82 - معاني القرآن للفرء، ج2، ص397
- 83 - الدر المصون ، السمين الحلبي ، ج9، ص352
- 84 - الفوائد الصمدية ، 101
- 85 - شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص327
- 86 - شرح الرضي على الكافية ، م2 ، ج4 ، ص173
- 87 - شرح المفصل لابن يعيش ، ج4 ، ص375
- 88 - نفس المصدر ، ص377
- 89 - المصدر نفسه ص379
- 90 - شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص330
- 91 - شرح المفصل لابن يعيش، ج4 ، ص380
- 92 - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2 ، ص461 ، وابن عقيل ، ج1 ، ص33 ، وشرح الاشموني ، ج1 ، ص293 ، وهمع الهوامع ، ج1 ، ص482 ، وشرح الكافية الشافية ، ج1 ، ص55 ، واغلبها ذكرت الشاهد الثاني ايضا، وغيرها كثير
- 93 - الدر المصون ، الحلبي ، ج1 ، ص167
- 94 - مفاتيح الغيب ، الرازي ج3، ص550
- 95 - شرح الكافية الشافية ، ج1 ، ص54
- *- ذكر هذا اللغز لابي العلاء المعري في شرح الكافية الشافية لابن مالك ج1 ص466 ، والطرز في الألغاز للسيوطي
- ص45 ، و مغني اللبيب ص868
- 96 - مفاتيح الغيب ، الرازي ، ج3، ص550
- 97 - الإتقان في علوم القرآن ج2، ص255
- 98 - شرح كافية ابن الحاجب م2 ، ج4 ، ص174
- 99 - مغني اللبيب ، ج2 ، ص662



- 100 - البرهان في علوم القرآن ، ج4 ، ص136
101 - اللباب في علوم الكتاب ، النعماني ، ج2 ، ص174
102 - شرح كافية ابن الحاجب م2، ج4، ص183
103 - المصدر نفسه، ص183

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

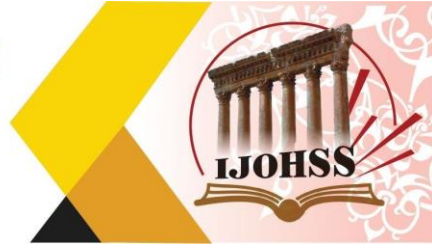
1. الإتيان في علوم القرآن ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1394هـ - 1974 م .
2. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان .
3. إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو 543هـ) ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري ، دارالكتب اللبنانية - بيروت - الطبعة: الرابعة - 1420 هـ
4. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية، 1360هـ - 1941م
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م .
6. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
7. البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957.
8. تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرئِ بِالتَّلْثِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، حمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (779هـ) ، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية، 148 هـ - 2007م
9. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م
10. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: د. حسن هندواي ، دار القلم - دمشق
11. التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري 606هـ ، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة: الثالثة - 1420 هـ .
12. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي ، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م
13. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام ، القاهرة - جمهورية مصر العربية .
14. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (756هـ) ،المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم، دمشق
15. ديوان ابن عنين ،شرف الدين ابي المحاسن محمد بن نصر المشهور بابن عنين الدمشقي ، تحقيق مردم بك، الطبعة الثانية ، 1895 م دار صادر بيروت .



16. شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة: الحادية عشرة، 1383
17. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م ،
19. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ-1998م ،
20. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى 1421هـ-2000م ،
21. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1982 م
22. شرح المفصل للزمخشري ، عيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلى، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر
24. شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترآبادي محمد بن الحسن ، الطبعة الاولى ، 1436 ، منشورات ذوي القربى ، ايران ، قم
25. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، حقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة: الأولى، 1422هـ .
26. الفوائد الصمدية ، بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي المعروف بالشيخ البهائي (1030) للهجرة ، تحقيق علي الخاتمي ، نور المعارف 1997-1998
27. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
28. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ
29. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م
30. اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م
31. المجموع المغيب في غربي القرآن والحديث ، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية (1408هـ - 1988 م)
32. معالم التنزيل في تفسير القرآن ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (510هـ)، تحقق : عبد الرزاق المهدي ، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ إحياء التراث العربي
33. معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي الفراء (207هـ) ، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي

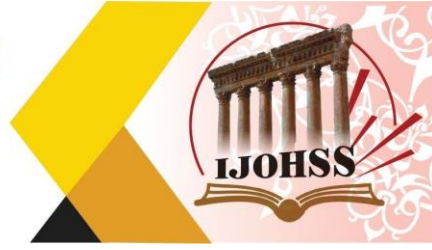


34. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) ، لمحقق: عبد الجليل عبده شلبي ، لناشر: عالم الكتب - بيروت ، طبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م
35. معاني النحو ، فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري السامرائي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
36. المعجم المفصل في شواهد العربية ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م
37. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة: السادسة، 1985
38. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. - بيروت
39. النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ) ، دار المجتبى ايران قم ، الطبعة الاولى ، 1398 ش
40. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، المحقق: عبد الحميد هندواوي ، المكتبة التوفيقية - مصر.



References

1. Proficiency in the science of the Qur'an, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH), investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Egyptian General Book Authority, 1394 AH - 1974 CE.
2. Fundamentals in grammar, Abu Bakr Muhammad ibn al-Seri ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (deceased: 316 AH), investigation by Abd al-Hussein al-Fatli, publisher: the Risala Foundation, Lebanon.
3. The syntax of the Qur'an attributed to the glass, Ali bin al-Hussein bin Ali, Abu al-Hassan Nur al-Din al-Uloom Mosque al-Asfahani al-Baquli (deceased: around 543 AH), investigation and study: Ibrahim al-Ibyari, the Lebanese Dar al-Kitab - Beirut - Edition: the fourth - 1420 AH
4. The syntax of thirty surahs from the Noble Qur'an, al-Husayn ibn Ahmad ibn Khaldawiyah, Abu Abdullah (died: 370 AH), Egyptian Dar al-Kutub Press, 1360 AH -1941 CE
5. Fairness in matters of disagreement between the visual grammarians and the Kufic, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Obaidullah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (died: 577 AH), the modern library, first edition 1424AH-2003AD.
6. The most obvious pathways to the millennium Ibn Malik, Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (died: 761 AH), investigation: Youssef Sheikh Muhammad al-Baqai, Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution
7. The Proof in the Sciences of the Qur'an, Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadir al-Zarkashi (794 AH), The Investigator: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Edition: First, 1376 AH - 1957.
8. Peer-to-peer masterpieces in what was read in the letters of the Trinity of the letters of the Qur'an, Hamad bin Yusef bin Malik Al-Ra'ini Al-Gharnati then Al-Birri, Abu Jaafar Al-Andalusi (779 AH), Treasures of Seville - Saudi Arabia, Edition: Second, 148 AH - 2007 AD
9. Clear evidence and summarize the benefits, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusef bin Hisham al-Ansari (Tel: 761 AH), investigation: d. Abbas Mustafa Al-Salhi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Edition: First, 1406 AH - 1986 AD
10. Appendix and complement in explaining the book of facilitation, Abu Hayyan Al-Andalusi, investigation: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus
11. The Great Interpretation, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, the preacher of Irrigation 606 AH, the Arab Heritage Revival House Beirut Edition: 3rd - 1420 AH.
12. Interpretation of Gardens of Soul and Basil in the Rawabi of the Sciences of the Qur'an, Sheikh Al-Allama Muhammad Al-Amin bin Abdullah Al-Armi Al-Alawi Al-Harari Al-Shafi'i, Dar Touq Al-Najat, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD



13. Paving the rules explaining the facilitation of benefits, Muhammed bin Youssef bin Ahmed, Moheb Al-Din Al-Halabi, then Al-Masry, known as the headmaster of the army (died: 778 AH), study and investigation: a. Dr.. Ali Muhammad Fakhir and others, publisher: Dar Al Salam, Cairo - Egypt.
14. Al-Dur Al-Masoun in the Sciences of Al-Maktab Al-Maknoon, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Youssef bin Abdul-Da'im known as Al-Samin Al-Halabi (756 AH), Investigator: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Publisher: Dar Al-Qalam, Damascus
15. The Diwan of Ibn Anin, Sharaf al-Din Abi Al-Mahasin Muhammad bin Nasr, best known as Ibn 'Anin al-Damascene, investigated by Mardam Bey, second edition, 1895AD, Dar Sader Beirut.
16. Explanation of Qatar Al-Nada and Al-Echo, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (died: 761 AH), investigation by Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, edition: eleventh, 1383
17. Explanation of Ibn al-Nazim on the millennium of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad bin Malik (d. 686 AH), investigation: Muhammad Basil Ayoun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Silmiyyah, Edition: First, 1420 AH - 2000 CE
18. Explanation of Ibn Aqeel on the millennium of Ibn Malik, Ibn Aqeel, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri (died: 769 AH), investigation: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Edition: 20 th 1400 AH - 1980 AD
19. Sharh al-Ashmoni on the millennium of Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Isa, Abu al-Hassan, Nour al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (died: 900 AH), Dar al-Kutub al-Alamiyya, Beirut, Lebanon, first edition: 1419AH-1998AD
20. Explanation of the statement on clarification, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad al-Jarjawi al-Azhari, Zain al-Din al-Masri, and he was known as al-Waqqad (died: 905 AH), Dar al-Kutub al-Alami - Beirut - Lebanon, first edition: 1421 AH - 2000 CE
21. Explanation of sufficient healing, Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiani, achieved and presented to him: Abdel-Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage College of Sharia and Islamic Studies Mecca, Edition: First, 1402 AH - 1982 AD
22. A detailed explanation of Al-Zamakhshari, Aish bin Ali bin Aish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali, Abu Al-Waqqqa, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Musli, known as Ibn Yesh and Ibn al-Sanea (died: 643 AH), publisher: Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1422 E - 2001 AD
23. Explanation of the gold nuggets in knowing the words of the Arabs, Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (died: 761 AH), Investigator: Abdul Ghani Al-Dagr
24. Explanation of Kafi ibn al-Hajib, Radhi al-Din al-Istrabadi Muhammad ibn al-Hasan, first edition, 1436, Relatives' publications, Iran, Qom

25. Sahih Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi, achieved: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, Edition: First, 1422 AH.
26. The Eternal Al-Samadiyya, Bahaa Al-Din Muhammad Bin Al-Hussain Al-Amili known as Sheikh Al-Baha'i (1030) for Migration, investigation by Ali Al-Khatami, Noor Al-Maaref 1997-1998
27. The book, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harthi Al-Walaa, Abu Bishr, known as Sibawayh (died: 180 AH), investigator: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, Edition: Third, 1408 AH - 1988 AD
28. Scout facts about the mysteries of the download, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Zamakhshari Jarallah (died: 538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, Edition: Third - 1407 AH
29. The meanings of the Qur'an and its syntax, Ibrahim ibn al-Sari ibn Sahl, Abu Ishaq al-Zajaj (died: 311 AH), by investigator: Abd al-Jalil Abdo Shalabi, by publisher: The World of Books - Beirut, for the edition: First 1408 AH - 1988 AD
30. The meanings of grammar, Fadhel bin Saleh bin Mahdi bin Khalil al-Badri al-Samarrai, publisher: Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution - Jordan Edition: First, 1420 AH - 2000 AD
31. A detailed dictionary of Arabic texts, d. Emile Badi 'Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alami, Edition: First, 1417 AH - 1996 AD
32. Mughni al-Labib, on the books of Arabism, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (died: 761 AH), the investigator: Dr. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr - Damascus, Edition: Sixth, 1985
33. The brief, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (died: 285 AH), investigation: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah. The world of books. Beirut
34. Al-Wafi Al-Wafi, Abbas Hassan (died: 1398 AH), Dar Al-Mujtaba Iran Qom, first edition, 1398 A.D.
35. Al-Hawa'a 'in the explanation of the collection of the mosques, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH), the investigator: Abd al-Hamid Hindawi, the syncretic library - Egypt.